

مساهمة الأمانة في تحديد الأهداف والقرارات التي يمكن أن يتمخض عنها مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي الذي سيعقد أيام 16 و17 و18 نوفمبر/تشرين الثاني 2009

1- نحن رؤساء الدول والحكومات، أو من يمثلنا، اجتمعنا في روما خلال الفترة من 16 إلى 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2009 في مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي بدعوة من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حرصاً منا على التوصل إلى توافق واسع النطاق للقضاء نهائياً على الجوع من العالم بحلول سنة 2025.

2- منذ أن تأسست منظمة الأغذية والزراعة في عام 1945، هذه هي المرة الثالثة التي نجتمع فيها ضمن مؤتمر قمة لرؤساء الدول والحكومات حول الأمن الغذائي، بعدما كنّا قد اجتمعنا في عامي 1996 و2002، إدراكاً منا بأنّ الهدف المتمثل في خفض عدد الجياع إلى النصف، أي إلى 420 مليوناً، في موعد أقصاه سنة 2015، وكما أقرّه مؤتمر القمة العالمي للأغذية سنة 1996، إنما هو هدف من غير المرجح تحقيقه، حتى في ظلّ ضرورة مواصلة لا بل تعزيز الجهود المبذولة حالياً في سبيل مكافحة الجوع. ومع أنّ مؤتمرات القمة السابقة قد ساهمت في الإبقاء على موضوعي الأغذية والزراعة على الأجندة الدولية وقطع التزامات بمكافحة الجوع في العالم على نحو فعّال، فإنّ ما صدر من قرارات لم يُستتبع بإجراءات على قدر الأهداف المنشودة.

3- إنّ نشهد اليوم تفاقم الجوع في العالم وعلينا، بالنسبة إلى الأمن الغذائي العالمي، مواجهة أكبر التحديات في تاريخنا المعاصر. ومن غير المقبول برأينا أن يكون هناك في عالمنا اليوم أكثر من مليار نسمة، معظمهم في البلدان النامية، يفتقرون إلى الغذاء الكافي لتلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية اليومية. فقد ازداد عدد الجياع في العالم عدّة ملايين نسمة في عامي 2007 و2008 نتيجة لارتفاع أسعار المواد الغذائية ومن المتوقع أن يُضاف إلى هذا العدد 105 ملايين نسمة في عام 2009 بسبب الأزمة الاقتصادية والمالية، وهي أزمة تلقي بثقلها على فرص العمل وتؤدي إلى تفاقم الفقر.

4- يتسم الأمن الغذائي بأهمية مركزيّة للحد من الفقر وتأمين صحة جيدة للسكان وتحقيق نمو اقتصادي مستدام وإرساء السلام والأمن في العالم، وأبلغ دليل على ذلك أعمال الشعب التي شهدها 22 بلداً في مختلف أرجاء العالم في الفترة 2007-2008، والتي شكّلت تهديداً على استقرار الحكومات. ولا زال هناك 31 بلداً في العالم حالياً تعاني من أزمة غذائية تستلزم تقديم مساعدات طارئة لها.

5- يُعزى السبب في الوضع الراهن إلى أنّ العالم قد أهمل في العقود المنصرمة الزراعة في سياسات التنمية، عوضاً عن النظر في العوامل الهيكلية الكامنة وراء الجوع. ولكن آن الأوان للعمل بشكل مسؤول لاجتثاث أسباب انعدام الأمن الغذائي بمختلف أوجهها من خلال اعتماد حلول مستدامة على الأصعدة السياسية والاقتصادية والمالية والفنية كي ينعم سكان العالم أجمع بـ "الحق في الغذاء" وهو أهم حقوق الإنسان على الإطلاق.

6- لقد قطعنا وعداً على أنفسنا اليوم، من خلال إصدار هذه القرارات، بالتزامنا اتخاذ ما يلزم من إجراءات من أجل تحقيق ما يلي:

- القضاء نهائياً على الجوع من على وجه الأرض بحلول سنة 2025 بما يتماشى والأحكام ذات الصلة من "العهد الدولي بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" الذي اعتمد في مدينة نيويورك يوم 16 ديسمبر/كانون الأول 1966 (وأصبح نافذاً في 3 يناير/كانون الثاني 1976) و"الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي القطري" التي اعتمدها مجلس منظمة الأغذية والزراعة في شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2004؛
- توفير القدر الكافي من الإمدادات الغذائية المأمونة والمغذية لسكان العالم الذين يزداد عددهم ومن المتوقع أن يصل إلى 9.2 مليار نسمة في سنة 2050.

1- حوكمة الأمن الغذائي العالمي

7- إننا ندرك تماماً وجود نقص قي التجانس والكفاءة في الحوكمة الحالية للأمن الغذائي العالمي. فنظامنا غير منظم بالشكل الصحيح وكل مؤسسة فيه تعمل إلى حد كبير بصورة منفصلة عن المؤسسات الأخرى رغم التقدم الملحوظ على صعيد التنسيق. وإن مواجهة أزمة انعدام الأمن الغذائي العالمي بصورة فعالة ومستدامة تستلزم وجود قيادة قوية وسياسات واستراتيجيات وبرامج ملائمة، فضلاً عن تنسيق القدرة على التنفيذ والمتابعة. ونشير بهذا الصدد إلى أنه، وفي ظلّ حالة الطوارئ الناشئة عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية، اتخذ فريق المهام الرفيع المستوى في الأمم المتحدة المعني بأزمة الأمن الغذائي العالمي، إجراءات فعالة للتنسيق بين الوكالات والبرامج والصناديق التابعة للأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز وأدى دوراً مفيداً للغاية بالنسبة إلى الدعوة لصالح الأمن الغذائي.

8- لا بدّ من تنسيق الحوكمة لمكافحة انعدام الأمن الغذائي على الصعيد الدولي حرصاً على تجانس الإجراءات الطويلة الأجل وفعاليتها، خاصة في ما يتعلق بالعوامل المؤثرة في الأمن الغذائي العالمي. وتحقيقاً لهذه الغاية، علينا الاستفادة من البنى الموجودة والاعتماد عليها مع ضرورة تمكينها لكي تصبح فعالة أكثر، فضلاً عن الاعتماد على البرامج الموجودة من خلال تدعيمها وتحسينها. ولا بدّ لنظام الحوكمة الجديد من أن يشارك فيه جميع أصحاب الشأن على امتداد السلسلة الغذائية، من المنتج إلى المستهلك مروراً بصناعات الأغذية الزراعية والمستوردين والمصدّرين وموردي المدخلات والتجهيزات والخدمات، وجميع الجهات الفاعلة المكلفة مراقبة جودة المنتجات الغذائية وسلامتها.

9- إننا نقرّ أيضاً بأنّ لجنة الأمن الغذائي العالمي، رغم ما لها من مزايا عديدة، وفي طبيعتها تابعها العالمي حيث أنها تضمّ جميع الدول الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة والدول الأعضاء في الأمم المتحدة،

وأيضاً بفضل انفتاحها على المجتمع المدني وكونها تشكل محفلاً محايداً للحوار، وجدت نفسها عاجزة عن تأدية المهمة الموكلة إليها على أكمل وجه. ويُعزى هذا إلى أسباب ثلاثة على الأقل هي: (1) لم تكن لديها لا السلطة السياسية ولا جميع العناصر العلمية الضرورية لتُعنى كما يجب بمشاكل الجوع في الآجال القصيرة والمتوسطة والبعيدة؛ (2) لا توجد لديها آلية فعالة لمتابعة قضايا الأمن الغذائي على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية؛ و(3) تنقصها الموارد المالية الكافية لممارسة ولايتها.

10- لذا فإننا نتعهد بتقديم دعمنا الكامل لتجديد لجنة الأمن الغذائي العالمي وتعزيزها كنظام لحوكمة الأمن الغذائي العالمي. ويجب أن تكون لجنة الأمن الغذائي العالمي الجديدة محفلاً عالمياً للنقاش والالتقاء حول أسباب انعدام الأمن الغذائي وتداعياتها وسبل التصدي له. كما ينبغي للجنة أن ترسي مبادئ لصياغة السياسات والاستراتيجيات المناسبة ووسائل لرصد التقدم والإفادة عن تنفيذ تلك السياسات والاستراتيجيات أمام مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة والجمعية العامة للأمم المتحدة من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

11- كي تكون لجنة الأمن الغذائي العالمي عملية رفيعة المستوى ومشاركة بين الحكومات لصنع القرارات وتحظى بالتالي بالمشروعية السياسية، فإننا نؤكد ضرورة أن تكون حكوماتنا ممثلة في اجتماعات اللجنة على المستوى الوزاري. ورغم أهمية تمثيل الوزارات والإدارات الفنية المختصة في لجنة الأمن الغذائي العالمي، فإن مشاركة وزراء التعاون والتنمية في الدول الأعضاء هامة أيضاً لمعالجة قضايا التمويل والقضايا الاقتصادية الهامة المتصلة بالأمن الغذائي العالمي. ويجدر أن يكون للجنة الأمن الغذائي العالمي مكتب يمكنها التحرك من خلاله كلما دعت الحاجة بين دوراتها العادية والاستثنائية. لذا فقد قررنا أن يرأس وفود بلداننا إلى لجنة الأمن الغذائي العالمي وزراء التعاون والتنمية في سنة انعقاد المؤتمر ووزراء الإدارات الفنية المختصة في السنوات الأخرى.

12- إننا نؤيد أيضاً أن يتم، في إطار لجنة الأمن الغذائي العالمي المتجددة، تشكيل فريق خبراء رفيع المستوى ليعمل كأرضية علمية وفنية لبحث القرارات العامة والتوصيات، وذلك من خلال إعطاء تحليلات موضوعية وغير متحيزة. ولا بدّ للمهارات الفنية التي يتمتع بها فريق الخبراء الرفيع المستوى أن تتماشى وأسلوب العمل المتعدد التخصصات للأمن الغذائي وأن تعتمد على فرق الخبراء والفرق الاستشارية الموجودة حالياً وأيضاً على اللجان الفنية القطاعية المشتركة بين الحكومات، فضلاً عن الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية والنظام العالمي للبحوث الزراعية من خلال المنتدى العالمي للبحوث الزراعية والفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ.

13- إن جميع الأطراف الفاعلة الهامة ولا سيما أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، وفي طليعتها الوكالات المعنية بالزراعة الموجودة في روما، والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية والاتحادات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص ومنظمات المزارعين وتلك المعنية بتجارة المنتجات الزراعية، فضلاً عن المنظمات الإنسانية العاملة في مجالي الأغذية

والزراعة، لا بدّ لها من المشاركة في اللجنة المتجددة بما يكفل تعبئة طاقات جميع الأطراف المعنية في السلسلة الغذائية وتنسيق عملها، بهدف تنفيذ برامج فعّالة وكفي تشكّل عن حقّ "شراكة عالمية للأمن الغذائي والتغذية".

14- إنّ لجنة الأمن الغذائي العالمي المتجددة على المستوى الدولي، مصحوبة بنظام تنسيق المجموعات المتخصصة بالأمن الغذائي على المستوى القطري، والتي تكون مسؤولة أمام المنسق المقيم للأمم المتحدة وبمشاركة الأسرة المانحة، فضلاً عن التحالفات القطرية للأمن الغذائي التي تضمّ المزارعين ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، بقيادة الحكومات التي تقوم بتنفيذ استراتيجيات وسياسات وبرامج مملوكة على المستوى القطري، سوف تشكّل الشراكة العالمية من أجل الزراعة والأمن الغذائي (انظر الملحق).

15- إنّنا ندعو إلى إقامة علاقات وثيقة بين لجنة الأمن الغذائي العالمي والحكومات تتركز حول المبادئ الرئيسية للملكية القطرية والفعالية، وذلك من خلال العمل سنوياً على تبادل وجهات النظر حول وثائق السياسات والاستراتيجيات الوطنية الخاصة بالأغذية، وتطبيق تلك السياسات والاستراتيجيات، على صعيد إنتاج المنتجات الزراعية والاتجار بها والحصول على الأغذية. وسيكون نظام المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة الذي أنشئ في أعقاب مؤتمر القمة العالمي للأغذية سنة 1996، مفيداً للغاية بهذا الصدد.

16- وعلى المستوى الوطني، ينبغي أيضاً إقامة شراكات بالاعتماد على المجموعات المتخصصة بالأمن الغذائي والتحالفات الوطنية للأمن الغذائي التي ينبغي تعزيزها. ويجدر بهاتين الآليتين تقديم دعم فعّال للحكومات التي يتعيّن عليها بدورها الحرص على توزيع موارد الميزانية والمساعدات الإنمائية الرسمية والاستثمارات الوطنية الخاصة والاستثمارات الأجنبية المباشرة واستخدامها بشكل صحيح. ويجدر بتلك الحكومات الحرص على تنسيق الموارد المالية تنسيقاً فعّالاً لتحقيق الأهداف المنشودة ضمن إطار السياسات والاستراتيجيات والبرامج الوطنية. ويجدر بالتحالفات الوطنية والمنسقين المقيمين للأمم المتحدة على وجه التحديد مساعدة الحكومات في إعداد الوثائق الوطنية التي تصدر سنوياً لعرضها على لجنة الأمن الغذائي العالمي. ويجب أن تتناول هذه الوثائق سياسات واستراتيجيات وبرامج التنمية الزراعية وتأثيراتها على إنتاج المنتجات الزراعية والاتجار بها، بالإضافة إلى الأمن الغذائي الأسري وعلى المستوى الوطني.

17- نلاحظ أنه، رغم وجود آليات ومؤسسات ثنائية الأطراف وإقليمية ومتعددة الأطراف للتصدي للكوارث الطبيعية وللنزاعات، ليست هناك أية آليات ومؤسسات مشابهة لمواجهة الأزمات الغذائية كتلك التي حصلت في 2007-2008. لذا، فإننا نطالب لجنة الأمن الغذائي العالمي باستحداث نظام للتدخل العاجل بأسرع ما يكون وبالاعتماد على الآليات الموجودة على المستويات الثنائية والإقليمية والدولية للتصدي للكوارث الطبيعية أو الأزمات الناجمة عن النزاعات، خاصة في بلدان الدخل المنخفض التي تعتمد بصورة كبيرة على الواردات الغذائية. وهذا النظام الكائن ضمن لجنة الأمن الغذائي العالمي يجب أن يضمّ لجنة

للإدارة تتألف من سفير أو ممثل واحد عن كل إقليم من أقاليم منظمة الأغذية والزراعة. ويجب أن تكون اللجنة قادرة على إطلاق نداءات لدعم البرامج والمشاريع التي تتمحور بالدرجة الأولى حول الحصول على المدخلات (من بذور وأسمدة وعلف للحيوان ولقاحات وما شابه) كما يجدر بتلك البرامج والمشاريع التدخل أيضاً لمكافحة الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود التي تهدد الأمن الغذائي العالمي. لذا فإننا نناشد الحكومات والشركاء من المانحين اتخاذ تدابير فعّالة لكي يصبح هذا النظام نافذاً في أقرب فرصة ممكنة وذلك من بين جملة أمور أخرى، من خلال تخصيص مساحة في الآليات والمؤسسات التي تُعنى لديهم بالمساعدات الطارئة، لمجابهة أزمات انعدام الأمن الغذائي الناجمة عن عوامل اقتصادية وإقامة علاقات مناسبة مع لجنة الإدارة.

2- الاستثمارات والتمويل من القطاع العام

18- إننا قلقون للغاية لعدم كفاية الموارد المالية المتاحة للزراعة في البلدان النامية ولوجود نقص في الاستثمارات في هذا القطاع الذي يشكل مصدر رزق 70 في المائة من الفقراء في العالم. وقد تراجعت المعونة الإنمائية للزراعة بنسبة 58 في المائة بالأرقام الحقيقية بين عامي 1980 و2005 في حين أنّ مجموع الالتزامات من المساعدات الإنمائية الرسمية ازداد بشكل ملحوظ خلال الفترة نفسها. وانخفض بذلك نصيب الزراعة من المساعدات الإنمائية الرسمية الإجمالية من 17 في المائة في عام 1980 إلى 3.8 في المائة في عام 2006 وقابلتها نفس الاتجاهات في الميزانيات الوطنية. ويُعتبر هذا سبباً رئيسياً من أسباب الأزمة الغذائية العالمية الأخيرة والصعوبات التي واجهتها معظم البلدان النامية. وهذا الوضع يستوجب تحولاً حاسماً نحو توزيع أنسب للموارد لصالح الزراعة في البلدان النامية وزيادة الاستثمارات في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة في القطاع الزراعي للبلدان النامية كي تواجه هذه البلدان بشكل فعّال تحديات الأمن الغذائي الملحة والطويلة الأجل على حدّ سواء. وأهمّ ما في الأمر تأمين الغذاء للجوع الذين يفوق عددهم المليار شخص حالياً ومضاعفة الإنتاج الزراعي العالمي لإطعام سكان العالم الذين من المتوقع أن يبلغ عددهم 9.2 مليار نسمة بحلول سنة 2050. وإننا نقرّ بأنّ البيان المشترك حول الأمن الغذائي الذي صدر في ختام اجتماع مجموعة الثماني في مدينة لاكويلا في شهر يوليو/تموز 2009 والذي دعا إلى تأمين 20 مليار دولار أمريكي على مدى ثلاث سنوات لتمكين صغار المزارعين من زيادة إنتاجهم، إنما يشكل خطوة هامة بالاتجاه الصحيح. وإننا نناشد الأعضاء في مجموعة الثماني الحرص على الوفاء بهذا الالتزام تنفيذاً كاملاً وعلى متابعته على نحو فعّال.

19- إننا نشدد على الحاجة الملحة لعكس التراجع في نصيب الزراعة من المساعدات الإنمائية الرسمية ولا سيما حافظات الإقراض لدى المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية. ونتعهد بأن نحقق في غضون خمس سنوات المستوى المرجو كما كان عليه في عام 1980 والبالغ 17 في المائة. وكانت الاستثمارات في البنى الأساسية الريفية وتكييف الأنواع العالية الغلال وتكاثرها والحصول على الأسمدة وغيرها من مدخلات قد فتحت الطريق أمام إعطاء دفع للإنتاج الغذائي وحالت دون ظهور مجاعة عالمية إلى العلن في حقبة السبعينات من القرن الماضي. وإننا ندعو بشكل خاص إلى إسناد الأولوية في التمويل الثنائي والمتعدد الأطراف للزراعة

وللإفراض من المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية، في إطار توافق آراء مونتيري الصادر في عام 2002 وإعلان الدوحة لتمويل التنمية الصادر في عام 2008، وذلك من خلال التزامات مالية يمكن توقعها وتمتد على عدة سنوات. ويُطلب من البلدان المتقدمة الوفاء بالتزاماتها وتحقيق الغايات المنشودة بالنسبة إلى المساعدات الإنمائية الرسمية.

20- نحث أيضاً الحكومات في البلدان النامية على تخصيص القدر الكافي من ميزانياتها الوطنية للاستثمار في الزراعة والتنمية الريفية بما يتماشى ودورها في الناتج المحلي الإجمالي، وعائدات الصادرات، وفرص العمل والحد من الجوع والفقر. ونذكر بهذا الصدد بإعلان مابوتو الذي صدر في عام 2003 وتعهدت فيه حكومات البلدان الأفريقية بزيادة نصيب الزراعة والتنمية الريفية من مصروفاتها من الميزانية إلى نسبة تصل إلى 10 في المائة كحد أدنى في مهلة خمس سنوات. وإننا نناشد القادة الأفارقة الوفاء بالتزاماتهم ونحث الأقاليم الأخرى أيضاً على اتخاذ التزامات كمية ومحددة زمنياً مشابهة والحرص على الوفاء بها، مدعومة بنظم ملائمة للمتابعة.

21- نطالب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بإرساء آليات لرصد التقدم المحرز باتجاه تحقيق الأهداف المنشودة بالنسبة إلى تمويل القطاع الزراعي ورفع تقارير سنوية إلى لجنة الأمن الغذائي العالمي كي يتسنى للدول الأعضاء مناقشة هذا الموضوع على النحو اللازم.

3- الاستثمارات من القطاع الخاص

22- إننا نقرّ بأهمية الاستثمارات من القطاع الخاص، من مصادر خارجية أو محلية على حد سواء، من أجل تحسين الإمدادات الغذائية وكفالة الأمن الغذائي العالمي. وإن الحكومات مدعوة إلى خلق إطار قانوني وإطار للحكومة بغية تشجيع الاستثمارات وزيادتها في مجالات الأغذية والزراعة ومصايد الأسماك والغابات، والتنمية الريفية لتحقيق الأمن الغذائي للجميع والمحافظة عليه.

23- إن الاستثمارات الخارجية المباشرة ضرورية وينبغي تشجيعها. إلا أن بعض أشكالها قد يؤثر في مسائل معقدة على الأصدمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمؤسسية والقانونية والأخلاقية وقد يكون مثيراً للجدل. ونشير بصورة خاصة إلى أن الأزمة الغذائية العالمية الأخيرة قد أدت إلى عدد من الصفقات لامتلاك أو التنازل عن الأراضي والمياه من قبل بعض البلدان المستوردة للأغذية سعياً منها إلى الحد من تبعيتها للأسواق العالمية في مجال الأغذية. وفي الوقت نفسه، يسعى عدد من البلدان، لا سيما النامية منها، إلى اجتذاب الاستثمارات من أجل الاعتماد على ما لديها من موارد طبيعية وبشرية. ولا بدّ من التوفيق بين الأهداف المنشودة من قبل البلدان المستثمرة واحتياجات البلدان المتلقية كي تؤدي الاستثمارات الخارجية المباشرة دوراً فاعلاً عبر التعويض عن النقص في الموارد المالية المخصصة للزراعة.

24- من الأهمية بمكان أن تكون الاستثمارات موجهة بواسطة شركات، لا سيما الشركات بين القطاعين العام والخاص، على شكل مشاريع مشتركة. ويجب أن تفضي في البلدان المتلقية إلى فوائد على صعيد التنمية من قبيل: نقل التكنولوجيا وخلق فرص عمل وتحسين المداخل وتوطيد الروابط السابقة واللاحقة. ويجب أن تؤدي بالنسبة إلى المستثمرين إلى استدامة نشاطهم وإلى تحقيق عائداً وافية لاستثماراتهم، على أن تبقى مقبولة من النواحي القانونية والاجتماعية والسياسية. وإننا ندعو إلى ضرورة توخي الحذر عند صياغة هذا النوع من اتفاقات الاستثمار وإرساء الأطر التشريعية والسياسية الملائمة كي لا تؤدي إلى حصول خلل في المبادلات.

25- نطالب منظمة الأغذية والزراعة، بالتعاون مع البنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وغيرها من المؤسسات الدولية ذات الصلة إجراء دراسات عن التأثيرات وتشجيع التفاوض بشأن مدونة سلوك دولية للاستثمارات الخارجية المباشرة المخصصة للاستخدامات الزراعية في الأراضي والمياه واعتماد هذه المدونة. ومن مصلحة المستثمرين والبلدان المستفيدة والسكان المحليين أن يحرصوا على إجراء مفاوضات وافية حول هذه الاستثمارات وعلى احترام القوانين على أكمل وجه وعلى أن تكون الفوائد متكافئة وموزعة جيداً بين مختلف الأطراف المعنية. وإننا نناشد البلدان المعنية المباشرة بحوار يفضي إلى اعتماد مدونة السلوك المذكورة عن الصفقات الخاصة بالموارد العقارية والمائية في القطاع الزراعي.

4- التجارة ودعم المزارعين

26- نؤكد مجدداً أن وجود نظام تجاري دولي بالمنتجات الزراعية قائم على قواعد محددة ويتسم بعدم التشويه وعدم التمييز ويكون منفتحاً وعادلاً ومنصفاً وكفياً بتشجيع التنمية الزراعية والريفية وبالمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي العالمي. من هنا حرصنا على أن تتكفل جولة المفاوضات التجارية في الدوحة بالنجاح.

27- مع توسع التجارة الدولية بالمنتجات الزراعية والغذائية، بقي العديد من البلدان النامية، خاصة البلدان الأقل نمواً، على هامش هذه التطورات. وتواجه هذه البلدان تحديات محددة تستدعي مراعاة فعالة للقيود على صعيد العرض ولقدراتها التجارية في الزراعة. وسيتعين كذلك إعطاء المزارعين في تلك البلدان الحوافز الكافية لزيادة إنتاجهم وإنتاجيتهم والاستفادة من ازدياد الفرص التجارية. ولا بد للسياسات الزراعية من أن تؤدي دوراً حاسماً عبر إعطاء الحوافز لتنشيط الإنتاج. لكن من الضروري تصميمها بعناية لتجنب التأثيرات المشوهة التي قد تضر بصغار المزارعين في البلدان الفقيرة.

28- إننا بحاجة إلى جميع المزارعين في أنحاء العالم كافة، في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء، لكفالة الأمن الغذائي للمليار من الجياع في العالم ولمضاعفة الإنتاج الزراعي بحلول سنة 2050 من أجل مواكبة النمو السكاني الذي من المتوقع أن يبلغ 9.2 مليار نسمة بحلول ذلك التاريخ. ويجب أن ينعم المزارعون في البلدان المتقدمة، كما وفي البلدان النامية، بنفس الظروف المعيشية التي ينعم بها العاملون في القطاع الثانوي وفي

قطاع الخدمات في بلدانهم كي يواصلوا نشاطهم الريفي. وينبغي تحقيق ذلك من خلال تقديم أشكال من الدعم لا تؤدي إلى حدوث تشوهات في الأسواق الدولية.

29- يتعيّن على البلدان المتقدمة أن تواصل تحويل دعمها إلى أنواع من الدعم "غير مرتبطة ببعضها البعض" وتسمح بها أحكام منظمة التجارة العالمية، في حين يتعيّن اعتماد تدابير الدعم المناسبة في البلدان النامية لتحفيز الإنتاج لا سيما عبر استخدام آليات فعّالة لتسهيل الحصول على المدخلات والدفع المباشر من أجل تحقيق الغايات المرجوة على صعيد الدخل ودفع تعويضات في حالات الكوارث الطبيعية. وإننا نطالب منظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأغذية والزراعة، أن تعدّ وترفع إلى لجنة الأمن الغذائي العالمي المتجددة اقتراحات حول تدابير الدعم في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء في إطار نظام زراعي دولي يقوم على التجارة الحرّة والعدالة بما يكفل الأمن الغذائي للجميع.

30- يجب أن تساهم السياسات التجارية بالمنتجات الغذائية والزراعية في تحفيز الأمن الغذائي العالمي. ويجب ألا تعترض طريقها أي إجراءات متخذة في حالات خاصة. وإننا نناشد البلدان أن ترفع القيود أو الضرائب الاستثنائية التي تفرضها على الصادرات الغذائية، لا سيما الأغذية التي يتم شراؤها لأغراض إنسانية، وعقد مشاورات وإرسال إشعار قبل أن تفرض أي قيود جديدة.

31- يحدّد الاتفاق المتعلق بالحوافز التقنية أمام التجارة والصادر عن منظمة التجارة العالمية القواعد التي يجب أن تنظّم الممارسات التجارية على المستوى الدولي لمختلف أنواع المنتجات الاستهلاكية، كي لا تتسبب الأنظمة ومواصفات المنتجات بإقامة حواجز غير ضرورة وغير مبررة أمام التجارة. لكن تجدر الإشارة إلى أنّ البلدان النامية لا تزال تواجه العديد من الشروط والمواصفات الفنية الحازمة المفروضة على صادراتها. وإننا نحثّ الحكومات على الامتناع عن اتخاذ تدابير من قبيل الحوافز التقنية أمام التجارة لوقف الاستيراد، خاصة من البلدان النامية، وللالتزام كلياً بأحكام الاتفاق المتعلق بالحوافز التقنية أمام التجارة كما حددتها منظمة التجارة العالمية. ونؤكد أيضاً ضرورة توفير المعلومات والتدريب والموارد اللازمة للبلدان النامية كي تتمكن من استيفاء المواصفات والأنظمة التي تنظّم صادراتها.

32- إننا نقرّ بأنّ برنامج عمل منظمة التجارة العالمية بشأن المعونة للتجارة من شأنه أن يساهم في جدول أعمال الدوحة للتنمية من خلال مساعدة البلدان النامية، ولا سيما الأقلّ نمواً منها، على التغلّب على القيود المفروضة على صعيد العرض وتعزيز قدرتها التجارية. وإننا نحثّ المانحين على الوفاء بوعودهم بشأن المعونة للتجارة من خلال إعطاء القيود على عرض الأغذية والمنتجات الزراعية المكانة التي تستحقها. ونطلب كذلك إلى منظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إعداد تقارير سنوية لدراسة مبادرة المعونة من أجل التجارة ومتابعتها واستعراضها في مجالي الأغذية والزراعة تمهيداً لعرضها على اجتماعات لجنة الأمن الغذائي العالمي.

5- استقرار الأسواق

33- إنَّ عدم استقرار أسواق المنتجات الغذائية والزراعية له تبعات خطيرة على الأمن الغذائي العالمي. وقد تكون للزيادات السريعة في أسعار الأغذية على غرار ما حصل في الفترة 2007-2008 تأثيرات في الأجلين القصير والطويل، حيث أنها قد تتسبب بازدياد الجوع والفقر وبصعوبات اقتصادية واضطرابات اجتماعية وعدم استقرار سياسي وتدابير حمائية. ولتقلبات الأسعار أيضاً تأثيرات مباشرة على القرارات الخاصة بالاستثمارات وتدفعاتها.

34- إنَّ الاضطرابات الأخيرة التي شهدتها أسواق الأصول المالية التقليدية قد جعلت الصناديق التحوطية وبنوك الاستثمار معنيّة بقدر أكبر بأسواق المشتقات الماليّة المستندة إلى السلع الغذائية الأساسية أملاً منها في كسب عائدات أفضل مقارنة بعائدات الأصول التقليدية. وقد ازداد النشاط التجاري بالعقود الآجلة بأكثر من الضعف في السنوات الخمس الأخيرة على مستوى العالم ككل. ولا بدّ إذاً من دراسة مسألة المضاربة في الأسواق الزراعية نظراً لما قد يكون لها من انعكاسات خطيرة على الأمن الغذائي العالمي. ونشير إلى أنّ بعض الدراسات تفيد بأنّ المضاربة في أسواق المواد الغذائية قد لعبت دوراً ما في ارتفاع أسعار المواد الغذائية في العالم وازدياد تقلباتها في الفترة 2007-2008. وإننا نقرّ بأنّ السبب في ازدياد المضاربة هو اتساع الفجوة بين العرض والطلب، مما يؤكّد الحاجة إلى إعطاء دفع للإنتاج والحدّ من المضاربة.

35- لذا فإننا نناشد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأغذية والزراعة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة، كلّ ضمن ولايتها ومجال اختصاصها، وبالتعاون أيضاً مع جهات فاعلة متخصصة أخرى، إجراء دراسات معمّقة وشاملة لتحليل العلاقات السببيّة بين المضاربة وحركة أسعار المنتجات الزراعية، وذلك بهدف التوصل إلى استجابة متجانسة وفعّالة على مستوى السياسات في سياق الأمن الغذائي. وثمة حاجة إلى وضع مبادئ توجيهية وآليات مناسبة لأسواق العقود الآجلة للسلع الأساسية بما يكفل حدّاً أدنى من الاستقرار في السوق ويحدّ من التأثيرات السلبية على الأمن الغذائي.

36- من الضروري تطوير آليات عملية للتصدي لحالات الارتفاع المفاجئ في الأسعار وعجز الأسواق. ويتعيّن تشجيع تخزين الحبوب على المستويين القروي والوطني، فضلاً عن النظر أيضاً في إمكانية إنشاء نظم احتياطات إقليمية فعلية من الحبوب تكون مخزونة على المستوى الوطني ونظم لاحتياطات عالمية افتراضية من الحبوب. وإننا نطلب إلى منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، بالتعاون مع المنظمات الأخرى ذات الصلة، أن تنظرا في إمكانية إنشاء هذا النوع من النظم وطرق عملها. ولن يُستعان بالنظم الإقليمية والعالمية إلا في حالات الأزمات الغذائية وحالات الطوارئ الإنسانية. وينبغي ألا تتعارض مع العمل المعتاد للأسواق.

37- لا بدّ أيضاً من بناء شبكات أمان اجتماعي وبرامج حماية اجتماعية موجهة خصيصاً للمحتاجين وللضعفاء، ومنها مثلاً برامج الغذاء والنقد مقابل العمل، وبرامج نقل الأموال النقدية من دون قيد أو شرط، وبرامج التغذية في المدارس، وبرامج رعاية الأم والطفل، وهو هدف بالغ الأهمية. وعلى المدى البعيد، من الضروري وجود نظم حماية اجتماعية تقودها الحكومات وتعتمد على موارد نقدية وتكون مخصصة للتدخل على صعيد التغذية من أجل دعم الفئات السكانية الفقيرة والمهمشة.

38- يشكّل سوق الطاقة الحيوية الناشئ مصدراً جديداً وهاماً للطلب على بعض السلع الغذائية الأساسية مثل قصب السكر والكاسافا والذرة والبطور الزيتية. وإنّ الزيادة السريعة في استخدام هذه السلع الأساسية لإنتاج الوقود الحيوي تحت تأثير سياسات تقوم على الإعانات التي بلغت زهاء 11 مليار دولار أمريكي في 2006 والحماية الجمركية شكّلت إحدى العوامل التي ساهمت في حدوث الزيادات الحادة في أسعار المواد الغذائية في السنوات القليلة الماضية. وفي الفترة 2008-2009، تقدّر كمية الحبوب التي ستستخدم في إنتاج الطاقة بحدود 104 مليون طنّاً. كما أنّ المحاصيل المستخدمة لإنتاج الوقود الحيوي تنافس أحياناً المحاصيل الغذائية على الأراضي والمياه.

39- إننا نؤكد ضرورة أن يتمّ إنتاج الوقود الحيوي واستخدامه بصورة مستدامة من الناحية البيئية مع الحرص على ضرورة تحقيق الأمن الغذائي العالمي. ويجب أن يساهم الوقود الحيوي أيضاً، مع مراعاة قواعد المنافسة في التجارة الدولية، في إمداد الطاقة في البلدان التي تملك القدر الكافي من الأراضي والمياه، لا سيما في المناطق الريفية. وينبغي أن يستفيد من ذلك أيضاً بشكل ملحوظ المزارعون في الريف والفئات الفقيرة من السكان. وإننا نؤكد مرّة بعدُ الحاجة إلى تطوير البحوث لإيجاد خيارات أفضل وتبادل المعلومات عن التجارب والمعارف حول التكنولوجيا والقواعد والأنظمة الخاصة بالوقود الحيوي، مما يؤدي إلى اعتماد الممارسات الأنسب بهذا الصدد.

6- بناء المؤسسات والقدرات

40- إنّ ضمان الأمن الغذائي العالمي المستدام وتشجيع الإدارة المستدامة للموارد المائية والحرجية والطبيعية يستلزم وجود تركيز خاص على صغار المزارعين وعلى النساء والأسر وقدرتهم على الحصول على الأراضي والمياه والمدخلات والخدمات المالية، بما في ذلك التمويل الصغير والأسواق.

41- ثمة حاجة إلى تعزيز بناء القدرات خاصة من خلال نقل المعرفة بواسطة التعاون بين بلدان الشمال والجنوب وبين بلدان الجنوب نفسها والتعاون الثلاثين أيضاً بغية زيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية وتحفيز التدخلات السابقة واللاحقة لعملية الحصاد، مع التركيز على صون قاعدة الموارد الطبيعية وزيادة العمالية وفرص العمل الكريم.

42- في حقبة الستينات والسبعينات من القرن الماضي، كانت المؤسسات العامة وهيئات التسويق الوطنية تقدم الدعم لصغار المزارعين من خلال تأمين المدخلات وشراء إنتاجهم والقروض وخدمات الإرشاد. وفي حقبة الثمانينات من القرن الماضي، وتماشياً مع سياسة تحرير الأسواق وكجزء من برامج التكييف الهيكلي، ضعفت هذه المؤسسات، حتى أن بعضها تفكك في بعض الحالات. ومع ذلك، لم يجر اعتماد أو تطبيق سياسات فعالة ومتسقة ولا برامج تنفيذية ودائمة للاستعاضة عن تلك المؤسسات بمؤسسات مناسبة، خاصة أو شبه خاصة، لكي تواصل توفير الخدمات نفسها لصغار المزارعين.

43- لقد بات من الواضح اليوم أن صغار المزارعين بحاجة إلى دعم مؤسسي ومن السياسات العامة لتنظيم أنفسهم من أجل جمع المعلومات وتحسين إنتاجهم والاستفادة من اقتصاديات الحجم في الحصول على المدخلات وتسويق المنتجات. وإننا نقرّ بالحاجة إلى النهوض بالقدرات المؤسسية في البلدان النامية لمساعدة أصحاب الحيازات الصغيرة على الحصول على التكنولوجيا والمدخلات والقروض والأسواق التي هم بحاجة إليها لزيادة إنتاجيتهم وكي يتمكنوا أيضاً من تنظيم أنفسهم على نحو أفضل ومن تسويق منتوجهم. ويشمل هذا البحوث وخدمات الإرشاد، والحصول على المدخلات وتسويق المنتجات، وخدمات التسليف الريفي وتعزيز الاتحادات المهنية خاصة من خلال تدريب المنتجين والمسؤولين الإداريين في هذا القطاع.

44- إننا نشدد على أهمية أن تعيد البلدان النامية بناء قدراتها المؤسسية وأن تدعم منظمات المزارعين لديها وتمكنها. لذا، نناشد البلدان المتقدمة والمؤسسات الدولية ذات الصلة أن توفر لها الدعم اللازم. ولا بدّ لهذه المؤسسات بصيغتها الجديدة أن تُشرك مزيداً من منظمات المزارعين ومن القطاع الخاص وأن تستخدم أحدث تقنيات الإدارة ونظم الرقابة الحديثة لتجنّب عدم الكفاءة والتسييس التي شكّلت جميعاً آفة عاثت فساداً في بعض المؤسسات القديمة.

7- جودة الأغذية وسلامتها

45- إنّ جودة الأغذية وسلامتها عنصران أساسيان للتغذية الصحيحة والصحة العامة والتنمية الاقتصادية على المستويين الوطني والدولي على حد سواء. وقد أمكن بفضل التطورات العلمية اكتساب فهم أفضل لتركيبية الأغذية وتأثير المغذيات على الصحة وغيرها من المنتجات النشطة فيسيولوجياً في المواد الغذائية. ويتوقع المستهلكون أن تستوفي الأغذية المحلية والمستوردة معايير الجودة والسلامة المعتمدة. فهذا كفيلاً بالوقاية من الأمراض المنقولة عبر الأغذية، فضلاً عن حماية المستهلكين والترويج للممارسات العادلة في التجارة بالمواد الغذائية. ومن الضروري اعتماد نظم مستندة إلى المخاطر لضمان الجودة وسلامة الأغذية باستخدام المعارف العلمية المتاحة حالياً. وإنّ جميع الجهات المعنية على امتداد السلسلة الغذائية - من الإنتاج والحصاد والمناولة والتخزين والنقل والتجهيز والتوزيع، وصولاً إلى الاستهلاك - مسؤولة عن تطبيق تلك الضوابط.

46- بيد أن النظم الوطنية للرقابة على الأغذية غير ملائمة في العديد من البلدان النامية: فلا بد من تعزيز القوانين والأنظمة الخاصة بالأغذية وكذلك القدرة على تطبيق الأنظمة الموجودة. ويتعين مساعدة البلدان النامية على بناء قدراتها اللازمة لتوفير قدر كافٍ من الإمدادات الغذائية المأمونة والجيدة للمستهلكين محلياً وبما يستوفي شروط التجارة الدولية. ولن يكون بالإمكان تحقيق الهدفين المتمثلين بضمان جودة الأغذية وسلامتها ما لم تواكب الاستراتيجيات، ضمن أطر قانونية مناسبة، خطط سليمة للاستثمار في ميادين عدّة تشمل تنمية الموارد البشرية وتعزيز المؤسسات الرسمية المعنية بالرقابة على الأغذية والمرافق في قطاعي الإنتاج والتجارة والصناعة. وإننا نطالب الحكومات والأسرة المانحة أن تخصص تلك الموارد الضرورية لتلبية الاحتياجات من الاستثمارات من أجل كفاءة جودة الأغذية وسلامتها، بما في ذلك تعزيز برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية كي يتمكن من تلبية الطلب المتنامي على المواصفات الدولية المستندة إلى أساس علمي. كما أننا نحث الحكومات على عدم استخدام شروط سلامة الأغذية وجودتها باعتبارها تدابير تمييزية ضد الواردات الغذائية.

8- الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود

47- تشكل الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود تهديداً جدياً يحدق بالأمن الغذائي العالمي. فهي تطل مختلف جوانبه - من توافر الأغذية واستقرارها والحصول عليها وسلامتها. ومنذ بعض الوقت، لوحظ انتقال الأمراض من الحيوان إلى الإنسان وبالعكس مع ما يعني ذلك من مخاطر انتشار أوبئة حيوانية شاملة وأوبئة جائحة. وهي تشكل مدعاة قلق على مستوى العالم وفي مختلف البلدان والأقاليم. وعلاوة على ذلك، يؤدي تغيير المناخ إلى تغيير أنماط توزيع الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية وتواترها وحدتها وقد يتسبب أيضاً بظهور طرق جديدة لانتقال تلك الآفات والأمراض وإلى أنواع عائلية مختلفة. وتتسبب الآفات والعوامل الممرضة والأعشاب الضارة بفقدان أكثر من 40 في المائة من الإمدادات الغذائية في العالم وتقدر الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الأمراض الحيوانية العابرة للحدود مثل الحمى القلاعية والتهاب الدماغ الإسفنجي البقري وحمى الخنازير وإنفلونزا الطيور، بعشرات مليارات الدولارات الأمريكية. وقد تُلحق الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود خسائر مالية فادحة، الأمر الذي يستلزم اتخاذ تدابير لمكافحتها وتطبيق برامج واسعة النطاق للقضاء عليها.

48- إنّ البنى الأساسية الوطنية لوقاية الحيوان والنبات، خاصة في البلدان النامية، قلما تكون مناسبة لتأدية المجموعة الواسعة من الأنشطة المطلوبة للوقاية من الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود والإنذار المبكر عنها ومكافحتها في وقت مبكر. وتقع في صدارة الأولويات مسألة تعزيز الخدمات والنظم البيطرية والخاصة بصحة النبات على المستوى الوطني من خلال تدريب المنتجين وإقامة المؤسسات والبنى الأساسية، فضلاً عن مراقبة الحدود. وينبغي بالإضافة إلى ذلك زيادة القدرة على التعامل مع حركة الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية عبر زيادة التأهب والمحافظة على الخبرات واعتماد أدوات للتشخيص السريع وتحسين نماذج إعداد التوقعات.

49- إننا نحثّ البلدان المتقدمة والجهات المانحة الأخرى على مساعدة البلدان النامية في بناء قدراتها على المستويين الوطني والإقليمي وعلى تطوير بنائها الأساسية وتعزيز تدابير التأهب المعتمدة فيها للوقاية من الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية ومكافحتها بشكل فعال. ولا بدّ من تشجيع التعاون الإقليمي والعالمي في مجالات الوقاية والإنذار المبكر والمكافحة. وإننا نشجّع منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والوكالات الحكومية الدولية المعنية وغيرها من الأطراف الفاعلة على تقديم الدعم للحكومات من أجل وضع مواصفات ونظم مستدامة في هذا المجال.

9- تغيير المناخ

50- سوف تكون لتغيير المناخ تبعات ملحوظة على الزراعة والغابات والثروة السمكية حيث أنه سيهدد الأمن الغذائي العالمي. وستزداد التقلبات على صعيد الحصول على الموارد المائية وكذلك وتيرة الأحداث المناخية المتطرفة مثل موجات الجفاف والفيضانات، الأمر الذي يتسبب بمزيد من الإجهاد لنظم الإنتاج والنظم الإيكولوجية التي تقوم عليها. ويرجّح أن يؤدي تغيير المناخ إلى تدني الإنتاجية الزراعية وإنتاجية مصايد الأسماك في المناطق الاستوائية وتلك الواقعة عند خطوط العرض الدنيا حيث توجد العديد من البلدان النامية.

51- إنّ تلبية الطلبات المتزايد على الأغذية يستوجب إسناد الأولوية للتكيّف مع تغيير المناخ على امتداد السلسلة الغذائية. والاستثمارات ضرورية لتفعيل الريّ وإدارة مستجمعات المياه، وتحسين تهيئة الأراضي واستخدامها، وإدارة المزارع والغابات والثروة الحيوانية، وحماية النظم الإيكولوجية في المناطق الساحلية وتطوير أنواع من المحاصيل وسلالات مكيفة مع تغيير الأحوال المناخية. وإنّ الاستخدام الفعال للبيانات والتوقعات المناخية، خاصة بواسطة نظم الإنذار المبكر، يمكن أن تساعد في الحد من تأثيرات تغيير المناخ على الإنتاج الزراعي وعلى السلسلة الغذائية بأكملها. ويمكن للزراعة أن تتكيّف مع تغيير المناخ من خلال تحقيق نمو اقتصادي مناصر للفقراء ومصحوب بتنمية مستدامة.

52- إنّ الزراعة والغابات تساهم، لا بل هي قادرة على المساهمة، بقدر أكبر في التخفيف من حدّة تغيير المناخ بفضل دورها كمخزن لاحتباس الكربون وفي تحسين إدارة الأراضي المزروعة والثروة الحيوانية من أجل الحفاظ على المخزونات الموجودة من الكربون وزيادتها. وهذان القطاعان ضروريان لمواجهة التحدي المتمثل في تغيير المناخ. وإنّ إعطاء حوافز مالية لتحسين نظم الإنتاج الحيواني والنباتي وللحد من نزع الأشجار ولزيادة احتباس الكربون في الأراضي الزراعية، من شأنها جميعاً أن تساهم في الوقت نفسه في التخفيف من وطأة تغيير المناخ وفي تحقيق الأمن الغذائي. وتدريب المزارعين وتعزيز المنظمات التابعة لها وخدمات الدعم الزراعي، فضلاً عن نقل التكنولوجيا تشكل دعامة رئيسية للبلدان النامية من أجل التخفيف من تأثيرات تغيير المناخ.

53- إننا نؤكد أهمية الزراعة والأمن الغذائي في جدول أعمال مؤتمر الأمم المتحدة حول تغير المناخ الذي سيعقد في كوبنهاغن خلال شهر ديسمبر/كانون الأول 2009. ولا بد لعملية التفاوض الدولية بشأن تغير المناخ أن تضع في الحسبان الأهداف المتعلقة بالأمن الغذائي العالمي. ولا بدّ من تشجيع احتباس الكربون في الأنشطة الزراعية وخفض انبعاثات غازات الدفيئة. وإننا نشدد على ضرورة أن تساهم القرارات التي ستصدر عن مؤتمر كوبنهاغن في زيادة الاستثمارات في البنى الأساسية الريفية والإدارة الحرجية المستدامة والموارد السمكية، فضلاً عن الترويج للتقنيات الزراعية التي تتناسب أكثر من غيرها مع تأثيرات تغيّر المناخ، ومنها على سبيل المثال زراعة الكفاف.

الشراكة العالمية من أجل الزراعة والأمن الغذائي

